

في المهلة على الطبيعة كما اعتبرت فذلك يدل على ضاده فليس جمع
تلك الى ما ذكره المتأخرون حتى لا يلزم ذلك قلت اظهر ان
الحكم بالذات ليس الاعلى الا من الحاصل في الذهن بالذات وهو الطبيعة
المأخوذة على الوجه الخاص كما مر اذ ليس في العقول الا تلك الطبيعة وايضا
على تقدير ان يكون الحكم في المهلة على الفردية قضية اخرى يكون الحكم
على الطبيعة من حيث هو نقيض يمكن صدقها بصدق كل واحد من
الطبيعة والجزئية فان الطبيعة من حيث هو تعلل الكلية والجزئية فاذا
حكم عليها بهذا الاعتبار كان صدقها اعتراف ان يكون الحكم صادقا
على فرد من افرادها الحقيقية او على الطبيعة من حيث انها عامة
والحق ان المهلة تستلزم الجزئية اعم من ان يكون الحكم في تلك الجزئية
على نوعين الافراد الحقيقية اعني النوع والاشخاص او الافراد
على الاعتبارية التي حصولها بحسب الاعتبار وقد اشار الى ذلك الشيخ في
الشفاحات قال في دفع شك من قال ان الجنس محل على الحيوان والحيوان
على الانسان مع ان الجنس لا يحل عليه اذ الجنس انما يحل على الطبيعة
الحيوانية من حيث اعتبارية يدها في الذهن حيث فصل لا يقال ان الذكر
فيها واعتبار هذا التمييز فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما
هو حيوان فقط انما قال في بيان ذلك ثم قال وبالطبيعة ان هذا
يرجع الى الطيف الاكبر محل على بعض الازم الذي لا يحل على كل الازم
ومشبه ذلك بالناطق محل على بعض الحيوان والحيوان محل على كل الازم
وليس يلزم منه ان يجر لنا طوق على الازم فقد صرح بان هذه
القضية تصدق جزئية اعم من ان يكون الحكمها بالعرض
على الافراد الحقيقية او الاعترافية الا ان المتعارف رجا
خصصها كالكلية بل المهلة ايضا بالافراد الحقيقية او
النوعية والشفافية مع العلم من كلام الشيخ وغيره في قوله ولا
يد في الموجبة من وجود الموضوع في حقا وهي الخارجية او مقولا
فالحقيقية

فالحقيقية اودها فالذهنية لان صدق القضية الموجبة يستلزم
وجود موضوعها ضرورة ان ما لا يوجد اصلا لا ينبت لشيء امد
فان ما ليس موجودا ليس شيئا من الاشياء حتى ان يصدق عليه
على نفسه ان الموجبة تاريخية فخذ خارجة فيكون معنى قولنا كل
ج ب ك ل ج موجود في الخارج ب موجود في الخارج وصدقها حينئذ
يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد نوه عن حقيقة وقد
فسرها المتأخرون بالحكم على الافراد الخارجية حقيقة كانت او
مقدرة فيستدل الافراد التي ليست موجودة في الخارج اذا كانت
مخترعة لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالحوادث تقول كل عقاب
طائر فان معناه عندهم كل ما الوجود في الخارج كان عقابا
لو وجد لكان عقابا طائرا ولا يخفى ان موضوع الحقيقة بهذا التقدير
وان كان اشتمل من موضوع الخارجية الا انها لا تشمل جميع افراد
الموضوع فان جميع افراد الموضوع الخارجية حقيقة او مقدرة
بعض الافراد من الافراد ما ليست موجودة في الخارج
لا حقيقة ولا تقديرية ومنها ايضا لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع
في الخارج اصلا كقولهم كل كره كذا او كل مثلث كذا فان الحكم فيها
على الموضوع سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن حتى ان هذا
الحكم يشمل الكره التي هي اعظم من فلك الافلاك والمثلث الذي
اضلع اعظم من قطره مع امتناعها في الخارج لا يقال افراد الموضوع
حقيقا كانت تصدق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت متصفة
بالحوادث فبذلك في الافراد المقدرة لاننا نقول اما اولاهم اخذ
امكان وجود الافراد وهذا التقدير يخرج ما ذكره او اما ثانيا ففسره
اخذه التقيد او لم يؤخذ وقد اخذ امكان صدق الموضوع على
الافراد المقدرة بنفس الامر كما ذكره افضل المتأخرين
في عواشر شرح الشافية فهو في هذا الاعتبار جزئي بالنسبة